المؤتمر الدولي
لرواد الأعمال القانونية
"القانون والتنمية المستدامة" رؤى عربية 2030
فبراير 2022 – القاهرة

محاضرة معالي النائبة إحسان بركات
عضو البرلمان العربي
حول موضوع
دور المنظمات والاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية في موضوع التنمية المستدامة، مع التركيز على دور البرلمان العربي.

سيتم إلقائها خلال فعاليات
المؤتمر الدولي الخامس لرواد الأعمال القانونية
تحت عنوان "القانون والتنمية المستدامة - رؤى عربية ٢٠٣٠"
٢٤ فبراير ٢٠٢٢.
جمهورية مصر العربية

تعكس خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تحولاً محورياً في التفكير الإنمائي من التركيز على تلبية الحد الأدنى من الإحتياجات الأساسية إلى التنمية المستدامة المرتكزة على حقوق الإنسان في مفهومه الشامل. وتتسم أهداف التنمية المستدامة، البالغ عددها(١٧) هدفًا، و(١٦٩) غاية باتساع نطاقها ومدى طموحها.

وعلى الرغم من أن خطة التنمية المستدامة تمثل إطاراً عالمياً، إلا أنه يتعين على كل دولة أن تعد رؤيتها الوطنية الخاصة بالتنمية المستدامة وفقاً لما تحدده من أولوياته، وما تراه ملائماً من مقاصد ومؤشرات وقضايا؛ وذلك بهدف توجيه الخطة المعنية بتحقيق التنمية المستدامة إلى مرحلة التنفيذ على المستوى الوطني.

وقد أقرت خطة عام ٢٠٣٠ بأن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة ومتابعة تنفيذها على المستوى الوطني ودون الوطني، واستعراض ما حققته من مؤشرات ومقاصد وطنياً وإقليمياً وعالمياً.

ولكن مع التطور المتنامي الذي يشهده دور الدبلوماسية البرلمانية خلال السنوات الأخيرة، أصبح للبرلمانات باختلاف مستوياتها الوطنية والإقليمية والدولية، دور مهم ومؤثر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذا هو الموضوع الرئيسي الذي سيتم تناوله اليوم، بالتركيز على دور البرلمان العربي في هذا الشأن.

وسوف ينقسم الحديث هنا إلى ثلاث محاور رئيسية، وهم:

أولاً: دور المنظمات والاتحادات البرلمانية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام:

نقطة البداية التي يمكن الانطلاق منها فيما يتعلق بالمشاركة البرلمانية في التنمية المستدامة هي أن البرلمانيين من كافة أنحاء العالم قد شاركوا في عملية إعداد وصياغة خطة التنمية المستدامة لعام "٢٠١٥-٢٠٣٠م"، وهو ما لم يحدث أثناء عملية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية "٢٠٠٠-٢٠١٥م"؛ حيث جاء إعلان التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مشيراً بشكل مباشر إلى الأدوار التي يمكن أن تؤديها البرلمانات في إطار خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠م، والتي من المتوقع أن يتم تنفيذها كجزء لا يتجزأ من المهام العادية واليومية للبرلمانات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

بل يمكن القول أن وجود برلمانات قوية ذات حوكمة رشيدة يمثل أحد أهم متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما بدا جلياً في الهدف الـ ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما ما ارتبط به من مقاصد ذات الصلة؛ حيث تناول المقصد "١٦-٦" "إنشاء مؤسسات فعالة وشفّافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات"، حينما دعا المقصد "١٦-٧" إلى "ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات، وشامل للجميع، وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات". ولتحقيق هذين المقصدين "١٦-٦، ١٦-٧" يتوجب على البرلمانيين البحث عن آليات فاعلة من شأنها تحسين الإجراءات المتلعقة بالعمل البرلماني وأنظمته.

على مستوى الاتحادات البرلمانية الدولية:

- يأتي الاتحاد البرلماني الدولي في مقدمة المنظمات والاتحادات البرلمانية التي تولي اهتمام كبير بتعزيز دور البرلمانيين في تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة؛ حيث يوفر الاتحاد منصات برلمانية عالمية "جلسات استماع، وورش عمل"؛ وذلك بهدف تبادل الخبرات فيما بين البرلمانات الوطنية، خاصةً فيما يتعلق بسياسات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

- ومن أجل بلورة خطة برلمانية عالمية متكاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م؛ قام برلمانيون ممثلون لما يقرب من ١٣٠ سلطة تشريعية حول العالم بالتصديق على إعلان "هانوي ـ أهداف التنمية المستدامة"، والذي جاء متضمناً شعار "الانتقال من الأقوال إلى الأفعال"، وذلك أثناء انعقاد الجمعية العامة الـ ١٣٢ للاتحاد البرلمان الدولي، وذلك في أبريل ٢٠١٥. وتم الالتزام في هذا الإعلان بتبني سياسات عملية أكثر شمولية لتنفيذ الأهداف الأممية للتنمية المستدامة.

- وفي شهر سبتمبر من نفس العام ـ٢٠١٥م- صادق المؤتمر العالمي الرابع لرؤساء البرلمانات على الإعلان العالمي بشأن "وضع الديمقراطية في خدمة السلام والتنمية المستدامة: بناء العالم الذي يريده الناس"، والذي أكد على حتمية تبني خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م نهجاً قائماً على حقوق الإنسان دون تمييز.

على الصعيد البرلماني الإقليمي:

- شاركت العديد من المنظمات البرلمانية الإقليمية، ومنها: "الرابطة البرلمانية للكومنولث، ورابطة البرلمانيين الأوروبيين من أجل أفريقيا، ومجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية" في عملية صياغة وإعداد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م.

- وتولي العديد من المنظمات البرلمانية الإقليمية الأخرى، وفي مقدمتها كلٍ من "برلمان البحر الأبيض المتوسط، والبرلمان الأفريقي" أهمية كبيرة لوضع خطط برلمانية تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا تكاد تخلو جلسة من الجلسات العامة لهذه البرلمانات من قرار أو تقرير يتناول إحدى القضايا المحورية المتعلقة بكيفية تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة.

- ويعد "برلمان البحر الأبيض المتوسط" من أوائل المنظمات البرلمانية الإقليمية التي شاركت في إعداد رؤية للتنمية الشاملة بعد إعلان الأهداف الأممية للتنمية المستدامة في ٢٠١٥م؛ حيث شارك "برلمان البحر المتوسط" من خلال عمل لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة في إعداد "الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة ٢٠١٦-٢٠٢٥م"، تلك الاستراتيجية التي تهدف إلى مواءمة الالتزامات الدولية مع الظروف الإقليمية الخاصة بدول منطقة البحر الأبيض المتوسط، فضلاً عن توجيه الاستراتيجيات الوطنية وتحفيز التعاون الإقليمي المتوسطي في سياق تطبيق أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً: دور البرلمان العربي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يولي البرلمان العربي في إستراتيجية عمله الجديد أهداف التنمية المستدامة أهمية كبرى؛ وذلك لدورها المحوري في النهوض بواقع الدول العربية وتحسين مستوى معيشة المواطنين في هذه الدول.

المستوى الأول: البعد التشريعي (إعداد قوانين استرشادية عربية):

- يقوم البرلمان العربي بإعداد قوانين عربية استرشادية في مجال التنمية المستدامة، بحيث تكون تلك القوانين الاسترشادية بمثابة مرجعية للدول العربية في إعداد تشريعاتها الوطنية ذات الصلة أو تحديث ما هو قائم منها بالفعل.

- يحرص البرلمان العربي عند إعداده لتلك القوانين على دراسة القوانين الوطنية القائمة بالفعل في الدول العربية؛ وذلك بهدف الوقوف على حجم الفجوة القائمة في هذا المجال؛ ليتم مراعاتها خلال مرحلة إعداد القوانين الاسترشادية. كما يستأنس البرلمان العربي في إعداد هذه القوانين، بالاستراتيجيات الدولية وبعض التجارب الوطنية والإقليمية الرائدة في هذا المجال.

- قبل اعتماد القوانين الاسترشادية في صيغتها النهائية، يحرص البرلمان العربي على إدراج ملاحظات ومرئيات البرلمانات العربية على هذه القوانين، بحيث تكون معبرة عن القاسم المشترك بين الشواغل العربية في هذا المجال.

المستوى الثاني: البعد المؤسسي (استحداث لجنة برلمانية للتنمية المستدامة):

رغبةً منه في مأسسة العمل البرلماني العربي بشأن تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة؛ فقد استحدث البرلمان العربي "اللجنة المشتركة المعنية بالتنمية المستدامة"؛ في شهر أبريل من العام الماضي ٢٠٢١م. وتمثل اللجنة المشتركة للتنمية المستدامة ملتقي برلماني عربي منفتح لتعزيز دور البرلمانيين العرب بشأن ضمان تحقيق خطة التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠م. ويتم التنسيق المشترك من قِبل اللجنة المشتركة للتنمية المستدامة مع المجالس والبرلمانات العربية؛ وذلك بهدف تزويدها بالمرئيات الوطنيـة في هذا الشأن، والتي تساعدها في أداء عملها المنوط بها، فضلاً عن العمل على تبادل الخبرات مع المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية المعنية بمجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لقد اعتمدت رؤية لجنة التنمية المستدامة على تحقيق الهدف السابع عشر، وهو الهدف المعني بعقد الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات المعنية بتحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة. وفي هذا الشأن عقدت اللجنة عدد من الاجتماعات التحضيرية مع المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية المعنية بمجال التنمية المستدامة.

المستوى الثالث: التوظيف الأمثل لدور الدبلوماسية البرلمانية:

لقد باتت الدبلوماسية البرلمانية أحد الأذرع المهمة لأي تحرك عربي فعال على الصعيدين الإقليمي والدولي، وأصبحت جناحاً مكملاً للدبلوماسية الرسمية فيما يتعلق بخدمة مصالح الشعوب العربية.

ويعمل البرلمان العربي -في إطار استراتيجية عمله الجديدة- على توظيف دور الدبلوماسية البرلمانية في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال الدور الذي يقوم به في المؤتمرات البرلمانية الإقليمية والدولية، والشراكات المؤسسية التي يدشنها مع الجهات المعنية بهذا المجال.

ودائماً ما يكون هناك دور للبرلمان العربي في صياغة مشروعات القوانين ومشروعات التقارير التي تصدر عن الاتحاد البرلماني الدولي في كافة القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة.

ويعد موضوع التنمية المستدامة وقضاياه المتشعبة، من بين الموضوعات الرئيسية التي كانت حاضرة وبقوة في مذكرات التفاهم التي أبرمها البرلمان العربي مؤخراً، خاصةً مع الاتحاد البرلماني الدولي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة، والمؤتمر الدولي للبرلمانيين

المؤتمر الدولي
لرواد الأعمال القانونية
"القانون والتنمية المستدامة" رؤى عربية 2030
فبراير 2022 – القاهرة

المستوى الرابع: بناء قدرات البرلمانيين العرب:

يؤمن البرلمان العربي بأن بناء وتعزيز قدرات البرلمانيين العرب في مجال التنمية المستدامة، يمثل المدخل الأنسب الذي يمكن من خلاله تعظيم الاستفادة من دورهم في هذا المجال.

وبالفعل هناك عدد من المبادرات التي يعمل البرلمان العربي في الوقت الراهن على دراستها، ومنها عقد دورات تدريبية وورش عمل مشتركة في هذا المجال، ويشارك في تلك الدورات البرلمانيون والبرلمانيات العرب المعنيين بتحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة في دولهم، ويحاضر بها كبار الأستاذة والمتخصصين في مجال التنمية المستدامة في الوطن العربي وخارجه.

المؤتمر الدولي
لرواد الأعمال القانونية
"القانون والتنمية المستدامة" رؤى عربية 2030
فبراير 2022 – القاهرة

ثالثاً: بعض التوصيات المقترحة لتعزيز دور المنظمات البرلمانية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يمكن الإشارة في هذا السياق إلى بعض التوصيات أو المقترحات التي يمكن أن تساهم في تعزيز دور المنظمات البرلمانية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومنها:

- تدشين لجان أو مجموعات عمل برلمانية تكون معنية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة: وذلك على غرار اللجنة التي أنشأها البرلمان العربي، وبالنظر إلى تشعب وتعدد أهداف التنمية المستدامة، فيمكن تشكيل لجان، من المختصين والفاعلين وذوي الصلة بكل محور من محاور التنمية المستدامة للاحاطة بالمعايير الدولية لتحقيق التنمية المستدامة، ودراسة حالة النظام القانوني في الدولة على المستوى الوطني من حيث تقييم هذا النظام بالمقارنة مع المعايير الدولية.

المؤتمر الدولي الخامس
لرواد الأعمال القانونية
"القانون والتنمية المستدامة" رؤى عربية 2030
فبراير 2022 – القاهرة

- **بناء قدرات البرلمانيين وموظفي البرلمانات في مجال التنمية المستدامة: فلكي تفي البرلمانات بالمسئولية المنوطة بها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على أكمل وجه؛ فإنها في حاجة ماسة إلى بناء قدرات ليس فقط الأعضاء البرلمانيين، ولكن أيضاً موظفين الأمانات العامة للمجالس وللبرلمانات في كافة مجالات أهداف التنمية المستدامة، وتدريبهم على كيفية إدماج هذه الأهداف في إطار أعمالهم اليومية.**
- **اعداد دليل يتضمن المحاور التي حددها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة والمعايير المقترحة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ولكل محور من محاور التنمية المستدامة على حده.**

- وضع تقرير حالة وطني لكل دولة يتضمن الإجابة على الاسئلة التالية:

✓ مدى توفر ضمانات متطلب المعيار الدولي في التشريعات الوطنية.

✓ مدى قدرة القواعد النافذة في التشريعات الوطنية على تحقيق الأهداف المرصودة في المعايير الدولية، وبيان أوجه القصور.

✓ مدى احترام القواعد المقرر بالتشريعات الوطنية في الممارسة والتطبيق.

✓ التحديات التي تواجه الاستجابة لتحقيق المعايير الدولية في السياسات الوطنية، من حيث المؤثرات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، شكل النظام السياسي.

✓ التوصيات المقترحة لتجاوز التحديات، واقترح التعديلات أو الإجراءات التي تساهم في الاستجابة الوطنية للمعايير الدولية ذات الصلة.

- دراسة التقارير الوطنية لكل دولة وعقد ورشات عمل على مستوى البرلمان العربي لمناقشة التقارير الوطنية تمهيداً لوضع تقرير شامل عن الحالة الراهنة للدول العربية فيما يتعلق بتوفير متطلبات وضمانات التنمية المستدامة، والتوصيات والمقترحات التي تساهم بتجاوز التحديات ووضع الخطط العملية لاستدراك أوجه النقص واقتراح ضمانات الحوكمة الرشيدة التي تضمن احترام القواعد في الممارسة والتطبيق.

- تقديم هذه التقارير والتوصيات لحكومات الدول العربية ومطالبتها بالاستجابة واستدراك أوجه النقص وتهيئة السياسات اللازمة لإدماج المعايير ومتطلبات الاستجابة لها في التشريعات الوطنية والسياسة العامة للدولة بجوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

- تكليف الشعب البرلمانية للدول العربية بتقديم تقرير سنوي للبرلمان العربي يبين مدى التقدم الذي حققته الدولة في انجاز وتوفير ضمانات التنمية المستدامة.

- إعداد برامج مشتركة مع المنظمات والاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية المعنية بتحقيق الأهداف الأممية: ومنها على سبيل المثال: "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة "الإسكوا"، وجامعة الدول العربية "إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي"، وغيرهم من المنظمات الإقليمية والدولية"؛ وذلك لتقديم المساعدة الفنية والمشورة القانونية والتشريعية للبرلمانيين فيما يتعلق بصياغة الأطر القانونية والصكوك الوطنية والإقليمية في هذا الشأن، علاوةً عن توفير كافة الآليات اللازمة لتعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والعمل على تطويرها.